

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
المركز الجامعي مغنية  
معهد العلوم الانسانية و الاجتماعية  
تخصص: علم الاجتماع

الموضوع:

امثلة نماذج لتجارب بعض الدول في مكافحة الفساد

تحية اشرافه استاذ :  
\_ بن شرقي عبد الله

من إنجاز الطلبة:  
\_ نواوي صميح  
\_ قاطع زاكرياء  
\_ محزون خير الدين

السنة الجامعية :

2025 2024

## خطة بحث حول موضوع نماذج لتجارب بعض الدول في مكافحة الفساد

مقدمة

المبحث الاول: ماهية الفساد

المطلب الاول: تعريف الفساد

المطلب الثاني: اسباب الفساد و اتاره الاقتصادية و الاجتماعية

المطلب الثالث: اليات مكافحة الفساد

المبحث الثاني: تجارب لبعض الدول في مكافحة الفساد

المطلب الاول: نماذج في قارة الاسيوية ( سنغافورة و الولايات المتحدة الامارات العربية)

المطلب الثاني: نماذج في قارة اروبا ( الدنمارك و السويد)

المطلب الثالث: نماذج في قارة افريقيا ( التجربة الغانية و جنوب افريقيا)

خاتمة :

قائمة المصادر و المراجع

مقدمة :

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه و سلم و على اله و اصحابه اجماعين ام بعد , الفساد هو ظاهرة سلبية تؤثر بشكل كبير على جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مختلف دول العالم. فالفساد يتمثل في استغلال الأشخاص ذوي السلطة مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة، سواء عبر الرشوة، أو المحسوبية، أو اختلاس المال العام، أو التلاعب بالأنظمة والقوانين. نظرًا للأضرار الكبيرة التي يسببها الفساد، أصبحت محاربتة أولوية في العديد من الدول، وهو ما يستدعي اتخاذ إجراءات قوية وفعالة على مستوى الحكومات والمجتمع المدني , فم هي اسباب الفساد ؟ و ماهي الدول التي تعتبر نموذجاً في محاربة الفساد ؟

## المبحث الاول : ماهية الفساد

### المطلب الاول : تعريف الفساد

الفساد هو إساءة استخدام السلطة أو الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية أو غير مشروعة على حساب المصلحة العامة. يشمل الفساد مجموعة واسعة من الأنشطة غير الأخلاقية وغير القانونية، مثل:

1. الرشوة: تقديم أو قبول المال أو الهدايا أو الخدمات لتغيير قرار أو تصرف.
2. الاختلاس: استغلال الموارد العامة أو أموال المؤسسات لأغراض شخصية.
3. المحسوبية والوساطة: تفضيل أفراد أو مجموعات معينة في التعيينات أو التعاقدات دون مراعاة الكفاءة أو الشفافية.
4. التزوير: تغيير أو تحريف البيانات لتحقيق غايات غير قانونية.
5. الاحتكار واستغلال السلطة: استخدام النفوذ لتحقيق مصالح خاصة على حساب العدالة والتنافسية.

### المطلب الثاني : اسباب الفساد و اثاره الاقتصادية و الاجتماعية

1. ضعف القوانين والرقابة: غياب أو ضعف القوانين التي تمنع الفساد وعدم وجود رقابة فعالة.
2. سوء الإدارة: ضعف الكفاءة الإدارية يؤدي إلى سوء توزيع الموارد وسهولة استغلال المناصب.
3. الطمع والجشع: رغبة بعض الأفراد في تحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة.
4. انخفاض الأجور: تدني الرواتب يدفع بعض الموظفين للبحث عن مصادر دخل إضافية بطرق غير مشروعة.
5. غياب الشفافية: عدم وضوح العمليات المالية والإدارية يسهل انتشار الفساد.

6. ضعف الوعي المجتمعي: قلة إدراك المواطنين لحقوقهم وأهمية محاربة الفساد.

7. المحسوبية والوساطة: تفضيل العلاقات الشخصية على الكفاءة يؤدي إلى تهميش الكفاءات وانتشار الفساد.

الآثار الاقتصادية:

1. إهدار الموارد: يؤدي الفساد إلى تبديد الأموال العامة وتقليل كفاءة استغلال الموارد.

2. ضعف الاستثمار: يقلل الفساد من ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في الاقتصاد.

3. زيادة الفقر: يفاقم الفساد عدم المساواة ويحول الموارد التي كان يمكن استخدامها لتوفير الخدمات العامة.

4. ارتفاع التكاليف: يؤدي إلى زيادة التكاليف الإنتاجية والخدمية بسبب الرشاوى والعمولات.

5. بطء النمو الاقتصادي: يقلل الفساد من قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة.

الآثار الاجتماعية:

1. تآكل القيم الأخلاقية: يؤدي إلى انتشار الفساد في المجتمع إلى تدهور الأخلاقيات والسلوكيات.

2. ضعف الثقة: يقلل الفساد من ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية.

3. زيادة الفجوة الطبقية: يؤدي الفساد إلى استفادة فئة محدودة على حساب الأغلبية.

4. انتشار الإحباط: يؤدي إلى شعور المواطنين بعدم العدالة وبالتالي الإحباط واليأس.

5. التوتر الاجتماعي: يخلق بيئة مليئة بالتوترات والصراعات بسبب تزايد الفجوات بين الفئات المختلفة.

فالتصدي للفساد يحتاج إلى إصلاحات شاملة تشمل تعزيز الشفافية، وتطبيق القوانين بصرامة، وتعزيز وعي المجتمع بأهمية النزاهة.

### المطلب الثالث : اليات مكافحة الفساد

مكافحة الفساد تتطلب جهودًا متكاملة تشمل الجوانب القانونية، الإدارية، التوعوية، والرقابية. فيما يلي أبرز الآليات المستخدمة:

1. الإطار القانوني والتشريعي  
سن القوانين: وضع قوانين صارمة لمكافحة الفساد، مثل تجريم الرشوة، الاختلاس، والمحسوبية.  
تطبيق العقوبات: تنفيذ عقوبات رادعة على مرتكبي الفساد.  
إنشاء هيئات مختصة: تشكيل لجان أو هيئات مكافحة الفساد مثل النيابة المتخصصة أو المحاكم الخاصة.
2. الشفافية والمساءلة  
الإفصاح المالي: إلزام المسؤولين بالإعلان عن ممتلكاتهم وثروتهم قبل وأثناء تولي المناصب.  
حق الحصول على المعلومات: تسهيل الوصول إلى المعلومات العامة لتعزيز الشفافية.  
آليات الشكاوى والتبليغ: إنشاء قنوات آمنة للتبليغ عن الفساد.
3. تعزيز الرقابة  
الرقابة المؤسسية: تكثيف الرقابة الداخلية والخارجية على المؤسسات الحكومية والخاصة.  
التدقيق المالي: فحص ومراجعة الحسابات المالية لضمان النزاهة.  
الرقابة الشعبية: تمكين المجتمع المدني ووسائل الإعلام من لعب دور رقابي.
4. التوعية والتعليم  
حملات التوعية: توعية الجمهور بمخاطر الفساد وأضراره على التنمية.  
التعليم الأخلاقي: تعزيز القيم الأخلاقية في المناهج التعليمية.

دورات تدريبية: تدريب الموظفين والمسؤولين على تطبيق معايير النزاهة.

5. التكنولوجيا والرقمنة

الحكومة الإلكترونية: تقليل التفاعل البشري في الخدمات الحكومية للحد من فرص الفساد.

أنظمة المراقبة الرقمية: استخدام التكنولوجيا لمتابعة العمليات المالية والإدارية.

6. التعاون الدولي

الاتفاقيات الدولية: الانضمام إلى اتفاقيات مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

التبادل المعلوماتي: تعزيز التعاون مع الدول والمنظمات الدولية لتبادل المعلومات والخبرات.

7. تعزيز القيم والمبادئ

قيادة قدوة: اختيار قادة يتمتعون بالنزاهة لتوجيه المؤسسات.

تعزيز ثقافة النزاهة: ترسيخ قيم العمل النزاهة في المجتمع.

هذه الآليات تتطلب تنفيذًا متزامنًا وإرادة سياسية قوية لضمان فعاليتها.

**المبحث الثاني : تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد**

**المطلب الاول : نماذج في قارة الاسيوية ( سنغافورة والولايات**

**المتحدة الامارات العربية )**

مكافحة الفساد تعد من القضايا الحيوية التي تواجهها العديد من

الدول حول العالم، حيث يُعتبر الفساد عائقًا رئيسيًا أمام التنمية

الاقتصادية والاجتماعية. تختلف تجارب الدول في هذا المجال وفقًا

للظروف السياسية والاجتماعية، لكن هناك بعض النماذج التي

يمكن تسليط الضوء عليها نظرًا لنجاحاتها في مكافحة الفساد. فيما

يلي بعض التجارب البارزة:

**1. دولة سنغافورة :**

الاستراتيجية: سنغافورة تعتبر واحدة من الدول الأكثر نجاحًا في مكافحة الفساد. بدأ هذا النجاح من السبعينات عندما تولى لي كوان يو رئاسة الحكومة. كان الفساد يمثل تحديًا كبيرًا في سنغافورة آنذاك، حيث كانت الإدارة العامة تفتقر إلى النزاهة. الإجراءات المتبعة: تم إنشاء هيئة مكافحة الفساد (CPIB) في سنغافورة، التي تتمتع باستقلالية كبيرة وصلاحيات واسعة للتحقيق ومقاضاة الفاسدين. كما تم تبني سياسة صارمة في تعيين الموظفين الحكوميين بناءً على الكفاءة والنزاهة، إضافة إلى توفير رواتب مرتفعة لهم للحد من مغريات الفساد. النتائج: نتيجة لهذه السياسات، استطاعت سنغافورة أن تحقق درجات متقدمة في تصنيفات الشفافية العالمية، وأصبحت نموذجًا يحتذى به في مكافحة الفساد.

## 2. الإمارات العربية

الاستراتيجية: الإمارات اتبعت سياسة شاملة في مكافحة الفساد من خلال تطوير بيئة قانونية وإدارية تشجع على النزاهة والشفافية. الإجراءات المتبعة: تم إنشاء هيئة مكافحة الفساد في 2009 وتطوير قانون مكافحة الفساد الذي يشمل المؤسسات الحكومية والأفراد. كما تم العمل على تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الفساد من خلال اتفاقيات دولية. النتائج: شهدت الإمارات تحسنًا ملحوظًا في تصنيفات الشفافية والفساد، وجعلت هذا الملف جزءًا أساسيًا من خطط التنمية المستدامة.

## المطلب الثاني : نماذج في قارة اوروبا ( الدنمارك و السويد ) 1. دولة الدنمارك :

الاستراتيجية: الدنمارك هي من بين الدول التي احتلت أعلى المراتب في مؤشرات الشفافية ومكافحة الفساد. تعتمد الدنمارك على سياسة مكافحة الفساد من خلال الشفافية الكاملة في جميع الأنشطة الحكومية والخاصة.



الإجراءات المتبعة: تم تطبيق برامج تعليمية لزيادة الوعي بالفساد وآثاره السلبية. بالإضافة إلى وجود هيئة رقابية مستقلة تتابع أداء المؤسسات العامة وتضمن تحقيق النزاهة في اتخاذ القرارات. النتائج: أسهمت هذه السياسات في تحقيق الشفافية الكاملة في معظم المؤسسات الحكومية والخاصة، مما جعل الدنمارك من الدول الرائدة في مكافحة الفساد.

## 2. دولة السويد:

السويد تعتبر من الدول الرائدة في مكافحة الفساد، وهي تعتمد على مجموعة من الاستراتيجيات والآليات التي تهدف إلى الحد من الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في جميع مجالات الحياة العامة والخاصة. ومن أبرز ملامح استراتيجية السويد في مكافحة الفساد ما يلي:

1. إطار قانوني قوي: السويد تمتلك قوانين صارمة ضد الفساد، بما في ذلك تجريم الرشوة، وغسل الأموال، واستغلال السلطة، وتطبيقها بشكل فعال في القطاعين العام والخاص.
2. الشفافية والمساءلة: السويد تعتمد على الشفافية في الإنفاق العام والمناقصات الحكومية، وتضمن حق المواطنين في الوصول إلى المعلومات الحكومية من خلال قانون حرية المعلومات.
3. قضاء مستقل: القضاء السويدي يتمتع بالاستقلالية الكاملة عن الحكومة، ما يضمن محاكمات عادلة في قضايا الفساد.
4. مؤسسات رقابية مستقلة: هناك هيئات مستقلة مثل الهيئة السويدية لمكافحة الفساد ومكتب المراجعة العامة، التي تراقب عمل الحكومة وتحقق في قضايا الفساد.
5. دور المجتمع المدني والإعلام: وسائل الإعلام في السويد تقوم بدور حيوي في كشف الفساد، كما تعمل المنظمات غير الحكومية على تعزيز الشفافية والمساءلة.

## النتائج

- السويد تحتل مراتب متقدمة في مؤشر الشفافية الدولي، مما يعكس نجاح استراتيجياتها في تقليص الفساد.
- هناك ثقة كبيرة من المواطنين في الحكومة والمؤسسات العامة نتيجة للشفافية العالية والمحاسبة.

بإجمال، السويد تعتبر نموذجًا في مكافحة الفساد بفضل القوانين الصارمة، الشفافية، والمحاسبة الفعالة.

## المطلب الثالث : نماذج في قارة افريقيا ( التجربة الغانية و جنوب افريقيا )

### 1. دولة الغانا

غانا بذلت جهودًا كبيرة لمكافحة الفساد من خلال استراتيجية شاملة تشمل عدة جوانب. أبرز ملامح استراتيجية غانا لمكافحة الفساد هي:

1. **إطار قانوني قوي:** تم اعتماد قوانين مكافحة الفساد مثل **قانون مكافحة الفساد لعام 1993**، كما توجد هيئات مستقلة مثل **الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (CHRAJ)** والمكتب الخاص **لمكافحة الفساد (SFO)**، التي تختص بالتحقيق في قضايا الفساد.
2. **الشفافية والمساءلة:** تعزيز الشفافية في إدارة الأموال العامة، خاصة من خلال الإصلاحات التكنولوجية في الأنظمة المالية، والرقابة على المناقصات الحكومية.
3. **دور الإعلام والمجتمع المدني:** وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية تلعب دورًا مهمًا في التحقيق في الفساد، وزيادة الوعي العام حول آثاره وأهمية محاربه.
4. **التعاون الدولي:** غانا ملتزمة بالاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد مثل **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)**، وتتعاون مع الشركاء الدوليين لتطوير أطر العمل ضد الفساد.
5. **التوعية والتعليم:** حملات توعية في المدارس والمجتمع لتعزيز النزاهة والشفافية في التعاملات اليومية.

## النتائج

- **تحسن في التصنيف العالمي:** سجلت غانا تحسنًا في مؤشر الشفافية الدولي، لكنها لا تزال تواجه تحديات في تنفيذ القوانين بشكل فعال.
- **نجاحات في المحاكمات:** تم محاكمة بعض الشخصيات الكبرى بتهمة فساد، ولكن لا يزال هناك حاجة لتحسين كفاءة النظام القضائي والرقابي.

بإجمال، غانا تحرز تقدمًا في مكافحة الفساد، لكن ما زالت تواجه تحديات تتطلب المزيد من الإصلاحات لضمان نزاهة الحكومة والمؤسسات العامة.

## 1. جنوب أفريقيا :

جنوب أفريقيا تواجه تحديات كبيرة في مكافحة الفساد، ولكنها اتخذت خطوات هامة لتحسين الوضع من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة. أبرز ملامح جهود جنوب أفريقيا في مكافحة الفساد هي:

1. **إطار قانوني وجهاز رقابي:**
  - **قانون مكافحة الفساد:** تمتلك جنوب أفريقيا تشريعات قوية لمكافحة الفساد، مثل قانون **مكافحة الفساد لعام 2004**، الذي يجرم الرشوة والفساد في القطاعين العام والخاص.
  - **الهيئات الرقابية:** يوجد العديد من الهيئات المستقلة مثل **مكتب المدقق العام** و**المفوضية المستقلة لمكافحة الفساد**، التي تتحقق من الفساد داخل الحكومة والمؤسسات العامة.
2. **الشفافية والمساءلة:**
  - **تحسين الشفافية:** في السنوات الأخيرة، تم العمل على تعزيز الشفافية في العمليات الحكومية، خاصة في تخصيص المناقصات العامة.
  - **الإفصاح المالي:** الحكومة ملزمة بالإفصاح عن حساباتها المالية والتقارير السنوية، مما يعزز من المساءلة.

### 3. دور المجتمع المدني والإعلام:

- الإعلام الحر: الإعلام في جنوب أفريقيا يلعب دورًا أساسيًا في كشف قضايا الفساد والتحقيق فيها، مما يعزز من دور الرقابة الشعبية.
- المنظمات غير الحكومية: تعمل العديد من المنظمات على تعزيز النزاهة ومحاربة الفساد، بما في ذلك حملات توعية للمواطنين.

### 4. التعاون الدولي:

- جنوب أفريقيا عضو في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) وتعمل مع دول أخرى لتعزيز جهودها في محاربة الفساد.

## النتائج:

- تحسن تدريجي: رغم تحديات كبيرة مثل فضائح الفساد في بعض الحكومات، إلا أن البلاد أحرزت بعض التقدم في مكافحة الفساد، مثل محاكمة عدد من كبار المسؤولين.
- التحديات المستمرة: ما زالت بعض الفضائح الكبيرة تؤثر على سمعة الحكومة، ويحتاج النظام القضائي إلى تعزيز القدرة على محاكمة القضايا الكبيرة بفعالية أكبر.

بإجمال، جنوب أفريقيا تُظهر إرادة قوية في مكافحة الفساد، لكنها بحاجة إلى مزيد من الإصلاحات لضمان تطبيق القوانين بشكل أكثر فعالية.

## خاتمة:

في الختام، يعد الفساد من أبرز التحديات التي تهدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في العديد من الدول حول العالم. تأثيراته السلبية تتجاوز حدود الأفراد لتشمل المجتمع ككل، حيث يساهم في تدهور الخدمات العامة، ويزيد من الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، ويضعف ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة. ومع ذلك، يمكن مكافحة الفساد من خلال تعزيز الشفافية، وتفعيل القوانين، ودعم المؤسسات الرقابية المستقلة، وتنقيف المجتمع بأهمية النزاهة والعدالة. إن الإرادة السياسية القوية، إلى جانب مشاركة فاعلة من جميع أطراف المجتمع، تشكل الركيزة الأساسية للحد من هذه الظاهرة. إن القضاء على الفساد ليس مهمة سهلة، ولكنه خطوة أساسية نحو بناء دولة عادلة ومستقرة، قادرة على تحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل لجميع أبنائها.

## قائمة المصادر و المراجع:

\_ محمد زهير زبيق , اسباب و اثار و حلول دار الفكر الطبعة الأولى بلد النشر سوريا 2010,

\_ غسان سلامة الفساد الاداري و السياسي في الدول العربية , مركز دراسات الوحدة العربية, الطبعة الثانية ,لبنان ,2009

\_ أحمد الطيب ,الفساد' دار السلام'أ الطبعة الأولى, مصر 2013

\_ هاني عطية, الفساد الاقتصادي, دار الجامعات المصرية, الطبعة الثالثة, مصر, 2015

\_ ناصر الناصر, محاربة الفساد, مكتبة العبيكان, الطبعة الأولى, السعودية 2017

\_ عبد الله الحسيني, الحكومة و الفساد بين النظرية و التطبيق, للنشر الطبعة الأولى, بلد  
النشر الأردن, سنة النشر 2014